

Distr.: General
16 August 2018
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

الدورة الخامسة والثلاثون

جنيف، ٢٤-٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

تحسين إمكانية المقارنة بين التقارير المتعلقة بالاستدامة: اختيار مؤشرات أساسية للإبلاغ من جانب الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

مذكرة مقدّمة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

تعرض هذه المذكرة المسائل الرئيسية التي أثارها أصحاب المصلحة منذ الدورة السابقة للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ. وتتصل هذه المسائل بوضع إرشادات بشأن المؤشرات الأساسية للإبلاغ من جانب الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإرشادات البيانات الوصفية بشأن المؤشر ١٢-٦-١ عن عدد الشركات التي تنشر تقارير الاستدامة. وتهدف كلتا هاتين الوثيقتين الإرشاديتين إلى تمكين الدول الأعضاء من قياس مساهمة القطاع الخاص في التنمية المستدامة بالإبلاغ عنها بما يتماشى مع مؤشرات رصد هدف التنمية المستدامة.

وتستند المذكرة إلى المداولات السابقة التي أجراها فريق الخبراء الحكومي الدولي بشأن مؤشرات هدف التنمية المستدامة المتعلقة بالشركات في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ والتي تناولت المسائل المفاهيمية والتقنية الرئيسية، مثل المبادئ والمعايير لاختيار المؤشرات الأساسية، والقائمة المقترحة لعدد محدود من المؤشرات الأساسية. وتقدم المذكرة تفاصيل إضافية عن التحديات المستمرة في تحقيق القابلية للمقارنة، والاتساق، والجدوى في الإبلاغ عن هدف التنمية المستدامة من جانب الشركات. وتشمل هذه التحديات حدود الإبلاغ، والتوازن بين مبادئ العالمية والأهمية النسبية، والعلاقة بين الإبلاغ الموحد والإبلاغ القانوني من قبل الشركات،



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-13503(A)



* 1 8 1 3 5 0 3 *

والتحقق والضمان الخارجيين، ومؤشرات حسن تسيير الشركات، والمواءمة بين البيانات المحاسبية والمؤشرات الإحصائية. وتناقش المذكرة أيضاً المسائل الرئيسية المتعلقة بالإرشادات الخاصة بالبيانات الوصفية بشأن هدف التنمية المستدامة ١٢-٦-١ التي وضعها الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بصفتها راعيتين لهذا المؤشر. وفي نهاية المطاف، تبرز المذكرة المسائل التي تتطلب مزيداً من البحث في الدورة الخامسة والثلاثين لفريق الخبراء الحكومي الدولي.

أولاً - مقدمة

١- في ضوء الدور المتزايد لتقديم التقارير عن الاستدامة في السنوات الأخيرة، أكد فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ الحاجة لوضع أدوات عملية تستعين بها البلدان في جهودها الرامية إلى قياس مساهمة القطاع الخاص في التنمية المستدامة، ولا سيما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢- وحثَّ فريق الخبراء الحكومي الدولي، في ختام مداولاته في دورته الرابعة والثلاثين، أمانة الأونكتاد على المضي قدماً في أعمالها المتعلقة بالمؤشرات الأساسية للإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة، من جانب الكيانات كجزء من وثيقة إرشادية يتم تجميعها خلال فترة ما بين الدورات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في مضمار التقارير المتعلقة بالاستدامة. وشدد الخبراء على أهمية دور الأونكتاد، بصفته وكالة راعية، مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لهدف التنمية المستدامة ١٢-٦-١ (عدد الشركات التي تنشر تقارير الاستدامة). ويتوقع من هاتين المنظمتين، بصفتهما تلك، أن تضعا منهجية تساعد البلدان في جمع البيانات لرصد التقدم المحرز في تحقيق الهدف ١٢-٦ (تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها).

٣- وقد أعدت أمانة الأونكتاد هذه المذكرة بغية تيسير المناقشات في الدورة الخامسة والثلاثين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل بشأن البند ٣ من جدول الأعمال "تحسين قابلية التقارير المتعلقة بالاستدامة للمقارنة: اختيار المؤشرات الأساسية للإبلاغ من جانب الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"^(١). وتسلط المذكرة الضوء على المسائل الرئيسية التي أثّرت خلال الفترة الفاصلة بين دورتي فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل، ولا سيما من قبل الفريق الاستشاري المعني بالإبلاغ من جانب الشركات وأهداف التنمية المستدامة، الذي اجتمع في جنيف، بسويسرا، في ١٧ و ١٨ أيار/مايو ٢٠١٨^(٢)، ومن منتديات أخرى. وكانت تلك

(١) يعبر مصطلح "الإبلاغ من جانب الشركات" عن الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. وللإستزادة من المعلومات عن الإطار المفاهيمي والعلاقة بين الشركات وحدود الإبلاغ، انظر www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/conceptual-framework. وأستعين بجميع المواقع الشبكية الواردة في هذه الوثيقة في آب/أغسطس ٢٠١٨.

(٢) تنوه أمانة الأونكتاد مع التقدير بالتعليقات والإسهامات المقدمة من أعضاء الفريق الاستشاري من الكيانات التالية: أكاديمية الإدارة المالية (أوكرانيا)؛ وابتكارات مؤتمر إنفاذ قوانين المخدرات العملياني في آسيا والمحيط الهادئ؛ ورابطة المحاسبين القانونيين؛ ومؤسسة بلو أورثشارد؛ ومصرف التنمية البرازيلي؛ ومكتب بيير وانسي وشركاؤه؛ ومجلس معايير الكشف عن المناخ؛ ولجنة التخطيط الإنمائي؛ وإدارة الأعمال التجارية والطاقة والاستراتيجية الصناعية (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛ ومبادرة الإبلاغ العالمية؛ وشركة Global A.I؛ ومنظمة Iberdrola؛ ومعهد المحاسبين القانونيين في اسكتلندا؛ ومعهد سنغافورة للمحاسبين القانونيين؛ والمجلس الدولي للإبلاغ المتكامل؛ ومنظمة العمل الدولية؛ والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس؛ وجامعة كيبف الاقتصادية الوطنية؛ ووزارة الاقتصاد والمالية في كوت دي فوار؛ ووزارة المالية في ألبانيا؛ ووزارة المالية في الاتحاد الروسي؛ ووزارة المالية في بيلاروس؛ والخزانة الوطنية في المغرب؛ ونوفو نورديسك؛ والبعثة الدائمة لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة في جنيف؛ والبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة في جنيف ومنظمة التجارة الدولية؛ وشركة بيرنو ريكارد؛ ومبادئ مبادرة الاستثمار المسؤول؛ ومجلس تنظيم مهنة المحاسبة في الفلبين؛ وشركة برايس ووترهاوس كوبر؛ وجامعة رويال هولواي في لندن؛ ومعهد هولندا الملكي للمحاسبين القانونيين؛ ومختبر أهداف التنمية المستدامة؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاجتماعية والاقتصادية؛ ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا؛ والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة. ولا تعني التعليقات التي قدمها الخبراء على أساس شخصي بالضرورة اعتماد منظمتهم للمؤشرات المقترحة.

المناقشات جزءاً من العملية الرامية إلى إعداد وثيقة إرشادية عن المؤشرات الأساسية للإبلاغ من جانب الكيانات^(٣) عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإرشادات المتعلقة بالبيانات الوصفية بشأن المؤشر ١٢-٦-١. وهاتان الوثيقتان مرتبطتان، إذ المراد أن تتلقى الإرشادات المتعلقة بالبيانات الوصفية الدعم من الإرشادات بشأن المؤشرات الأساسية بصفتها وسيلة عملية لتيسير تنفيذ المؤشر ١٢-٦-١ بشأن تقديم التقارير من جانب الدول الأعضاء؛ وفي الوقت نفسه، تستوفي الإرشادات بشأن المؤشرات الأساسية متطلبات الإرشادات المتعلقة بالبيانات الوصفية. ولئن كانت تعليقات كثيرة قدمها فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل وسواه من أصحاب المصلحة قد أُدرجت في الصيغ المنقحة من هاتين الوثيقتين، فإن بعض هذه التعليقات لا يزال موضع نقاش ويستدعي التوصل إلى مزيد من توافق الآراء.

٤- وتستند هذه المذكرة إلى المناقشات التي أجراها فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل في دورتيه السابقتين المعقودتين في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وينبغي النظر في هذه المذكرة بالاقتران مع الوثائق التي أُعدت لتيسير المداولات في هاتين الدورتين^(٤).

التطورات الرئيسية الأخيرة

٥- عند إعداد هذه المذكرة، أخذت أمانة الأونكتاد في حسابها التطورات الرئيسية التالية المتعلقة بتقديم التقارير عن الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة:

(أ) التقرير الصادر في عام ٢٠١٧ عن فرقة العمل المعنية بالإقرارات المالية المتعلقة بالمناخ، التي أنشأها مجلس الاستقرار المالي بناءً على طلب وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية في مجموعة الـ ٢٠ (www.fsb-tcfd.org/publications/final-recommendations-report). ويوصي هذا التقرير بعمليات الكشف التطلعية عن الآثار المالية لتغير المناخ، فضلاً عن الانتقال إلى اقتصاد عالمي منخفض الكربون بموجب أحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وفي عام ٢٠١٨، تلقت فرقة العمل تأييداً من أصحاب المصلحة، مثل الحكومات، والهيئات التنظيمية، والمعدّين، والمستثمرين، ومنظمات المحاسبة المهنية^(٥)؛

(ب) التقرير النهائي لفريق الخبراء الرفيع المستوى بشأن التمويل المستدام للاتحاد الأوروبي (كانون الثاني/يناير ٢٠١٨). واقترح هذا التقرير الذي استُعين فيه بالمشاورات التي قادتها الصناعة، إنشاء تصنيف للاستدامة على صعيد الاتحاد الأوروبي يُدرج العوامل البيئية، والاجتماعية، والإدارية في اتخاذ القرارات المالية، وتحسين قواعد الكشف القائمة على نحو يعبر بشكل أفضل عن مخاطر الاستدامة. وأوصى التقرير النهائي أيضاً بأن يؤيد الاتحاد الأوروبي

(٣) تأخذ الإرشادات في الاعتبار طلب الدورة الرابعة والثلاثين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل بأن يستخدم تعبير "الإبلاغ من قبل الكيانات" بدلاً من "الإبلاغ من جانب الشركات" للتعبير عن الاختلافات في تعريف الشركة في الولايات القضائية المختلفة.

(٤) انظر TD/B/C.II/ISAR/75 و TD/B/C.II/ISAR/78 و TD/B/C.II/ISAR/81 وورقة الدورة غير الرسمية الصادرة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (المؤشرات الأساسية لإبلاغ الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة).

(٥) يمكن الاطلاع على قائمة المنظمات الداعمة لفرقة العمل في www.fsb-tcfd.org/tcfd-supporters -AUGUST-2018/.

المبادئ التوجيهية التي وضعتها فرقة العمل بحسبانها وسيلة لدعم معايير الإبلاغ العالي الجودة على الصعيد العالمي، بسبل من بينها مواصلة العمل بشأن التمويل المستدام في الأمم المتحدة؛

(ج) خطة عمل المفوضية الأوروبية بشأن تمويل النمو المستدام (آذار/مارس ٢٠١٨). وتتيح خطة العمل، المستندة إلى توصيات فريق الخبراء الرفيع المستوى فحص فعالية توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن الإبلاغ غير المالي بغية التحقق من اتساقه مع توصيات فرقة العمل. وتشير خطة العمل إلى أن خطوات ستُتخذ لوضع تصنيف للاستدامة، بدءاً بالمسائل المتعلقة بتغير المناخ. وفضلاً عن ذلك، تشمل الخطة عدداً من الإجراءات لتعزيز الإبلاغ عن الاستدامة، ووضع قواعد المحاسبة في هذا المجال، وبوجه أخص، إنشاء مختبر أوروبي بشأن الإبلاغ من قبل الشركات، تعزيزاً لأفضل الممارسات في مضمار الإبلاغ عن الاستدامة، تحت مظلة الفريق الاستشاري الأوروبي للإبلاغ المالي؛

(د) حملة المجلس الدولي للإبلاغ المتكامل لتشجيع اعتماد الإبلاغ المتكامل في جميع أنحاء العالم. وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، عُقد الاجتماع الافتتاحي للجنة الإبلاغ المتكامل لأفريقيا، فأتاح منبراً لمناقشة اعتماد الإبلاغ المتكامل في المنطقة الأفريقية، بدعم من الجهات المعنية الإقليمية والدولية. وتقدم هذه المبادرة التي يدعمها أصحاب المصلحة، مثل البنك الدولي والاتحاد الدولي للمحاسبين، مثلاً على أفضل الممارسات بشأن تعزيز الإبلاغ عن الاستدامة في البلدان النامية^(٦)؛

(هـ) منهج العمل بشأن الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة، استناداً إلى التعاون المستمر بين مبادرة الإبلاغ العالمية والاتفاق العالمي للأمم المتحدة. وتهدف هذه المبادرة إلى إتاحة إطار ومنهجية تستخدمهما الشركات للإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالأداء^(٧). وتعمل أمانة الأونكتاد، بصفتها عضواً في لجنة منهج العمل الاستشارية لأصحاب المصلحة المتعددين، بشكل وثيق مع المبادرة والاتفاق العالمي من أجل ضمان التنسيق والاتساق مع مشروع الأونكتاد بشأن المؤشرات الأساسية الذي يركز على عدد محدود من المؤشرات العالمية الأساسية للشركات، بما يتماشى مع المؤشرات الإحصائية لأهداف التنمية المستدامة على المستوى الكلي؛

(و) أعمال المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة بشأن الإبلاغ عن الاستدامة والإفصاح التي تتيح منبراً للكيانات للمشاركة في أهداف التنمية المستدامة. من التطورات الهامة التي حدثت خلال فترة ما بين الدورات بدء العمل بنظام تبادل الإبلاغ، وهو أداة تتيح الاطلاع على متطلبات الإبلاغ عن الاستدامة المعمول بها في أكثر من ٦٠ بلداً وتشمل المعايير الإلزامية والطوعية، على حدٍ سواء، فضلاً عن متطلبات الإدراج في سوق الأوراق المالية^(٨)؛

(٦) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في www.ifac.org/global-knowledge-gateway/business-reporting/discussion/it-time-africa-accelerate-implementation.

(٧) من النواتج التي حققها منهج العمل في الآونة الأخيرة التقرير المعنون مجال التركيز: تلبية احتياجات المستثمرين في المشاريع التجارية بشأن الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة، متاح على الرابط التالي: www.unglobalcompact.org/library/5625.

(٨) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن نظام تبادل الإبلاغ في www.wbcd.org/Programs/Redefining-Value/External-Disclosure/The-Reporting-Exchange.

(ز) أعمال التحالف العالمي للعمل المعياري. ويسعى هذا التحالف الجديد لأصحاب المصلحة الذين يقومون بالإبلاغ إلى تحديد وتعزيز معايير عالية الجودة لتقييم ومقارنة أداء الشركات بشأن أهداف التنمية المستدامة، الذي اختُتمت عملية المشاورات فيه في حزيران/يونيه ٢٠١٨. وتدعم التحالف شركة Aviva Investors، ومؤسسة الأمم المتحدة، ومبادرة المؤشر، ولجنة الأعمال والتنمية المستدامة. وشملت عملية التشاور جميع القارات، وشارك فيها أصحاب المصلحة من البلدان المتقدمة والنامية على حدٍ سواء^(٩).

٦- وبالإضافة إلى ذلك، تُقدّم التقارير، مثل الدراسة الاستقصائية التي أجرتها شركة KPMG عن الإبلاغ عن مسؤولية الشركات في عام ٢٠١٧^(١٠)، والبحوث التي أجراها المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة ومجلس معايير الكشف عن المناخ، إيضاحات بيانية عن الوضع الحالي للإبلاغ عن الاستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بالمزيد من العمل اللازم في هذا المجال. ولئن كانت معظم الشركات الكبرى في العالم تدمج البيانات المالية وغير المالية في تقاريرها السنوية، فإنَّ أغلبها لم يعترف بعد بالمعرفة بتغير المناخ بصفته مخاطرة مالية. ويبرز تقرير شركة KPMG أيضاً ازدياد مدى أهداف التنمية المستدامة في الإبلاغ من قِبل الكيانات.

٧- وتتضمن الفروع التالية المعالم البارزة للمسائل الرئيسية المتعلقة بإرشادات البيانات الوصفية والإرشادات بشأن مؤشرات التنمية المستدامة الرئيسية الخاصة بالهدف ١٢-٦-١ التي تستدعي مزيداً من البحث في الدورة الخامسة والثلاثين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل.

ثانياً- إرشادات بشأن البيانات الوصفية المتعلقة بالهدف ١٢-٦-١ من أهداف التنمية المستدامة

٨- في إطار الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، تسلط الغاية ١٢-٦ الضوء على الممارسات المستدامة التي يتعين على الشركات أن تعتمد، ومن بينها تضمين معلومات الاستدامة في تقاريرها الدورية. والمؤشر المقترح لقياس التقدم المحرز في تحقيق تلك الغاية، في نطاق آلية رصد أهداف التنمية المستدامة، هو المؤشر ١٢-٦-١: عدد الشركات التي تنشر تقارير تتعلق بالاستدامة.

٩- وتُوضع ضوابط المؤشرات تحت رعاية فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، الذي يصنف حالياً المؤشر ١٢-٦-١ في عداد مؤشرات المستوى الثالث، مما يتطلب إعداد بيانات وصفية ذات حجية^(١١). وفي هذا السياق، عيّن فريق الخبراء المشترك بين الوكالات الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة راعيين مشتركين للمؤشر ١٢-٦-١ وأسند إليهما مهمة إعداد إرشادات بشأن البيانات الوصفية المتعلقة بهذا المؤشر.

(٩) يمكن الاطلاع على الوثائق الموجزة عن الموائد المستديرة التي عقدها التحالف العالمي للعمل المعياري في www.worldbenchmarkingalliance.org/consultation.

(١٠) يمكن الاطلاع على الدراسة الاستقصائية في:

<https://home.kpmg.com/xx/en/home/campaigns/2017/10/survey-of-corporate-responsibility-reporting-2017.html>

(١١) انظر <https://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/tier-classification>. تنطبق فئة المستوى الثالث على المؤشرات التي لا تتاح عنها منهجية أو معايير دولية معتمدة، ولذلك يجري العمل على إعدادها.

ومنذ عام ٢٠١٦، أجرت هاتان الوكالتان معاً بحثاً وتوصلتا إلى توافق في الآراء لتتمكن من إعادة تصنيف المؤشر ١٢-٦-١-١ وإدراجه في مستوى أعلى وتيسير تطبيقه العملي من قبل الدول الأعضاء.

١٠- وناقشت الدورة الرابعة والثلاثون لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل (انظر TD/B/C.II/ISAR/81) والفريق الاستشاري بشأن تقارير الشركات وأهداف التنمية المستدامة مشروع الإرشادات بشأن البيانات الوصفية. وفي وقت لاحق، أنشأت الوكالتان فرقة عمل مخصصة كُلفت بجمع المساهمات من طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، إثراءً لمناقشات الفريق الاستشاري. وعقدت هذه الفرقة أول حلقة دراسية شبكية لها في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٨^(١٢). وأثيرت من خلال المناقشات الإضافية بعض المسائل التي ينبغي البت فيها لإكمال إرشادات البيانات الوصفية والشروع في اختبارها تجريبياً. ويشمل ذلك المسائل الوارد بيانها أسفله.

ألف- الإبلاغ عن الاستدامة: التعريف والمتطلبات الدنيا

١١- أثيرت المسائل التالية بشأن تعريف الإبلاغ عن الاستدامة:

(أ) هل يُستعاض بمصطلح "معلومات الاستدامة" عن الإشارة المرجعية إلى تقارير الاستدامة القائمة بذاتها؟

(ب) هل ينبغي وضع متطلبات دنيا لمعلومات الاستدامة، أو تقارير الاستدامة؟

(ج) إلى أي مدى ينبغي أن تكون هذه المتطلبات مُفصّلة؟

١٢- وشددت عدة خبراء على أن صيغة المؤشر ١٢-٦-١ الحالية وإن كانت سديدة، فإن المؤشر ينبغي ألا يركز فقط على العدد الكمي من تقارير الاستدامة القائمة بذاتها، بل أن يراعي الغاية ١٢-٦ بشأن إدماج المعلومات المتعلقة بالاستدامة في دورات الإبلاغ، تمشياً مع الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وقرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨ (٢٠١٢)، الفقرة ٤٧. وفي هذا الصدد، تساءل بعض الخبراء عن إمكانية تعديل صيغة المؤشر لتصبح "عدد الشركات التي تنشر المعلومات المتعلقة بالاستدامة"، عوضاً عن "عدد الشركات التي تنشر تقارير الاستدامة". واقترح، في وقت لاحق، أن يُعاد النظر في صيغة المؤشر على نحوٍ يعبر بشكل أفضل عن أهداف الغاية ١٢-٦ بشأن تشجيع الشركات على إدماج معلومات الاستدامة في دورة الإبلاغ المعتمدة لديها.

١٣- وركزت المناقشات الأخرى على تعريف الإبلاغ عن الاستدامة، فقيل إنَّ التعريف ينبغي أن يكون مرناً مرونة كافية ليستوعب مختلف أنواع التقارير التي تصدرها الشركات في الوقت الحالي تحت عنوان "الإبلاغ عن الاستدامة". وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن يشمل التعريف نوع المعلومات

(١٢) يمثل أعضاء فرقة العمل الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال الإبلاغ عن الاستدامة، من قبيل المجلس الدولي للإبلاغ المتكامل، والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، وشركة أفيفا/التحالف العالمي لقياس الأداء، وGlobal A.I، والمعهد البريطاني للمعايير/المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، ونوفو نورديسك، وسجل الشركات، والمعهد الهولندي الملكي للمحاسبين القانونيين، وقسم المحاسبة في جامعة بوكوني، والمعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات، وإدارة الشؤون البيئية في جنوب أفريقيا، ووزارة الصناعة والسياحة في كولومبيا، ومبادرة الإبلاغ العالمية، ومبادرة مؤتمر إنفاذ قوانين المخدرات العمليتي في آسيا والمحيط الهادئ (ADEC)، وهيئة البيت الأخضر الاستشارية، وهيئة الإحصاءات في الفلبين، والمركز الوطني للإنتاج الأنظف في كولومبيا.

المضمنة في التقارير، عوضاً عن نماذج الإبلاغ المحددة، وأن يُبرز في الوقت نفسه أهمية اتساق البيانات التي تقدمها الشركات عن المسائل المالية وغير المالية، وقابليتها للمقارنة، وتجانسها.

١٤- وبما أنَّ جودة تقارير الاستدامة تتباين تبايناً شديداً، أُبرزت أهمية الحد الأدنى من المتطلبات بشأن محتوى التقارير حتى يقدم المؤشر ١٢-٦-١ معلومات مفيدة. ولا يُتغنى من الإرشادات المتعلقة بالبيانات الوصفية وضع معيار جديد للإبلاغ، وإنما الحرص على أن يكون المؤشر متسقاً مع أطر العمل الحالية، وأن يشمل عمليات الكشف عن البيانات في المجالات الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، والمؤسسية بصفقتها معياراً رئيسياً يُكسب التقرير صفة المساهمة في تطبيق المؤشر.

١٥- وفي هذا السياق، بُحث في أوجه التآزر المحتملة بين المؤشر ١٢-٦-١ ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة الرئيسية المقترحة. بيد أنه لا يُراد من مؤشرات الأونكتاد الرئيسية أن تمثل المتطلبات الدنيا التي ينبغي أن يستوفيتها التقرير ليعُدّ وافياً بمعايير المؤشر ١٢-٦-١، بل هي وسيلة تستعين بها الحكومات لتحقيق الاتساق في البيانات الأساسية عن أهداف التنمية المستدامة على صعيد الشركة وقابليتها للمقارنة، وتعزيز قدرتها على الإبلاغ عن مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ هذه الأهداف. ويجوز أن تستخدم الشركات هذه المؤشرات الرئيسية لإنتاج الحد الأدنى من البيانات عن أدائها المتعلق بأهداف التنمية المستدامة في تآلف مع متطلبات رصد هدف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني.

١٦- وأثيرت المسائل التالية بشأن المتطلبات الدنيا للإبلاغ عن الاستدامة:

(أ) هل ينبغي أن تتضمن المنهجية مستويات أخرى من الإبلاغ على نحو يتجاوز الحد الأدنى المطلوب، أو أن تقتصر على تشجيع الشركات على تجاوز الحد الأدنى؟

(ب) وإذا كان الأمر كذلك، فهل يُمكن تقديم قدر من ممارسات الاستدامة بإجراء تحليل يُبيِّن إن كانت الشركة تقدم معلومات تتعلق بالاستدامة فحسب، أو تُظهر في حقيقة الأمر تقدماً نحو تحقيق أهداف الاستدامة الرئيسية مرتبطاً بالمسائل الرئيسية ذات الأهمية النسبية لديها؟

(ج) كيف يمكن التحقق من هذه المعلومات؟

١٧- وُجِّه أيضاً في مستويات الإبلاغ الإضافية التي تتجاوز المتطلبات الدنيا للمؤشر ١٢-٦-١. ويكمن الهدف المنشود من هذا النهج المتعدد المستويات في حث الكيانات، ولا سيما الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية، على الكشف عن البيانات العالية الجودة ذات الصلة بسياق التشغيل فيها وبقدرتها على الإبلاغ. وتستدعي مستويات الإبلاغ الإضافية هذه مزيداً من الكشف عن البيانات في جميع المجالات الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، والمؤسسية، فضلاً عن إدماج هذه العوامل في عمليات الكيان، بما في ذلك في تحديد الأهداف والتخطيط الاستراتيجي. وهي تقتضي أيضاً إقامة الأطر المؤسسية الملائمة لمراقبة الجودة وتحليل البيانات.

١٨- وتعلق إحدى المسائل الهامة التي تستدعي مزيداً من الدراسة بعمماً إذا كان ينبغي أن تقتضي الإرشادات بشأن البيانات الوصفية المتعلقة بالبيانات المحاسبية المستخدمة في الإبلاغ من قبل الكيان عن التقدم المحرز في تحقيق المؤشر ١٢-٦-١ مراجعة و/أو ضمان الحسابات. ولئن كان الضمان يمثل وسيلة تكفل جودة تقارير الاستدامة ومن ثمَّ جدوى المؤشر، فإن الاعتراف بالمتصلة بالتكلفة والمسائل المتعلقة بالقدرات التقنية والمؤسسية ينبغي النظر فيها بتأنٍ. وتتضمن الإرشادات بشأن المؤشرات الرئيسية مزيداً من التفاصيل عن هذا الموضوع.

باء - إمكانية التطبيق على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم

١٩ - أثبتت المسائل التالية في إطار هذا الموضوع:

- (أ) هل ينبغي أن يوضع متطلب متميز للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم؟
 (ب) وإن كان الأمر كذلك، إلى أي مدى ينبغي أن يكون الحد الأدنى المطلوب مرناً في حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم؟
 (ج) هل يمكن وضع حدٍ أدنى، ومستويات أخرى من الإبلاغ للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم؟

٢٠ - في بلدان كثيرة، تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم قسماً وافراً من النشاط الاقتصادي. ولذلك، فإن من الأهمية بمكان تمكين الدول الأعضاء من جمع بيانات أهداف التنمية المستدامة من قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي هذا الصدد، اقترح الخبراء تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تقديم البيانات عن مجالات الإبلاغ عن الاستدامة الأربعة الرئيسية، ولا سيما في المجالين البيئي والاجتماعي، ولكن مع النظر في عدد أقل من عناصر الكشف. بيد أن تنفيذ ذلك يقتضي التصدي لتحديات محددة.

٢١ - ومن منظور تجميع البيانات المتعلقة بالمؤشر ١٢-٦-١، سيستلزم وضع متطلبات متميزة للإبلاغ عن الاستدامة في حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تحديد عتبة ثابتة لحجم الشركة. ورغم أن ولايات قضائية عديدة تأخذ بالتعاريف المتعلقة بعدد الموظفين، لا يوجد توافق دولي في الآراء بشأن تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن الممكن تعريف هذه الشركات بأنها كيانات يقل عدد العاملين فيها عن ٢٥٠ شخصاً، وهو رقم يستخدمه منهاج العمل بشأن الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ومبادرة الإبلاغ العالمية. وقد يختلف تحديد حجم الشركة المستخدم في إرشادات البيانات الوصفية عن تعاريف حجم الشركة التي تستخدمها الحكومات عند إجراء التحليلات الخاصة بها؛ ولذلك، ينبغي معالجة مسألة عدم اتساق التعاريف والبيانات الناشئة عنها.

٢٢ - فضلاً عن ذلك، ينبغي أن تُراعى احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من بناء القدرات فيما يتعلق بالإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة والقيود المفروضة على الموارد.

جيم - مسائل جمع البيانات وتصنيفها

٢٣ - أثبتت المسائل التالية بشأن جمع البيانات وتصنيفها:

- (أ) هل ينبغي تصنيف البيانات حسب حجم الشركة، وإذا كان الأمر كذلك، فأأي تعاريف لحجم الشركة ينبغي أن تُستخدم؟
 (ب) كيف ينبغي تعريف الشركة لأغراض الإبلاغ في إطار المؤشر ١٢-٦-١؟
 (ج) هل ينبغي إحلال "كيان" محل "شركة"؟
 (د) ماهي القاعدة التي ينبغي اتباعها لتضمين شركة في إطار بلد بعينه؟

(هـ) هل ينبغي جمع البيانات على الصعيد الوطني، أم هل تنظر الوكالات الراعية في إمكانية إنشاء قاعدة بيانات عالمية لجمع التقارير وتحليلها واستخراج البيانات منها؟

(و) أي مزيدٍ من التفصيل يمكن أن يكون مفيداً؟

(ز) إذا كانت البيانات عن كل قطاع خياراً، فأَي تصنيف ينبغي أن يُستخدم؟

٢٤- وتندرج حدود الإبلاغ المتعلقة بالإبلاغ القانوني من قبل الكيانات مقارنة بالإبلاغ الموحد، وتصنيف البيانات، في عداد التحديات الرئيسية للإبلاغ عن الاستدامة والإبلاغ عن هدف التنمية المستدامة. وقد يكون وضع منهجية عملية معقدة في حالة الكيانات ذات الهياكل المعقدة الواقعة في ولايات قانونية مختلفة. فعلى سبيل المثال، تحت أي ولاية قانونية ينبغي أن يُنسب تقرير هدف التنمية المستدامة نحو تحقيق المؤشر ١٢-٦-١ إذا كان الكيان واقعاً في أكثر من ولاية قانونية؟ وكيف يمكن تجنب الحساب المزدوج إذا كان التقرير جزءاً من تقرير المجموعة؟ وأشار الخبراء إلى أنّ ثمة حاجة لإجراء مزيدٍ من البحوث والتجريب النموذجي بغية وضع إطار سديد لتحديد حدّ الإبلاغ ومنهجية التصنيف للمؤشر ١٢-٦-١ التي ينبغي أن تكون متسقة مع كلا أطر المحاسبة والمتطلبات الإحصائية بشأن تصنيف البيانات. ويصعب على وجه الخصوص الحفاظ على الاتساق مع منهجية المعيار ١٠ للإبلاغ المالي الدولي بشأن البيانات المالية الموحدة.

٢٥- وكثيراً ما تُقدّم التقارير الموحدة معلومات عن الاستدامة على الصعيد العالمي. بيد أنّ هذه المهمة عادة ما يتولى إنجازها كيان قانوني يقع في الولاية القانونية المسجل فيها هذا الكيان ويدفع فيها الضرائب، نظراً لأنّ معظم الآثار تكون على الصعيد المحلي. وفضلاً عن ذلك، أُعدت أهداف التنمية المستدامة لتُرصّد على الصعيد المحلي، مما يعني أنّ الإبلاغ من قبل الكيان القانوني ينبغي أن يكون ركيزة أساسية لجمع هذه البيانات. وفي هذا الصدد، توجد البيانات المعنية في سجلات التكاليف والمحاسبة الإدارية للكيانات. وفي كثير من الولايات القضائية، يلزم استخدام هذه البيانات في إعداد تقارير الكيان القانوني المقدمة للسلطات المشرفة على الشركات، حتى وإن كانت تمثل شركات منتسبة لشركات متعددة الجنسيات، أو شركات فرعية تابعة لها. وهذه البيانات مطلوبة أيضاً لتقديم البيانات الإحصائية عن المسائل البيئية والاجتماعية إلى مكاتب البيئة أو العمل الوطنية. وترد بيانات استخدام الموارد الطبيعية، مثل المياه والطاقة، في نظم الكيانات للتكاليف والمحاسبة الإدارية. ويمكن أن تستخدم الكيانات القانونية كل مصادر المعلومات هذه في الإبلاغ عن المؤشر ١٢-٦-١.

٢٦- وتُوقّشت مسائل من قبيل إن كان ينبغي إعداد تقارير الاستدامة في الولاية القانونية التي سُجّلت فيها الكيانات أو تلك التي تُجرى فيها أغلب عملياتها. واقترح الخبراء أيضاً اتباع نهج التجميع المعياري حيث تُسجّل الكيانات البيانات في أدنى وحدة تنظيمية ممكنة ثم تصنفها على أساس إجمالي الوحدات إلى المستوى المطلوب لأغراض الإبلاغ، حسب الإبلاغ عن معلومات الاستدامة لكل بلد. وأعرب الخبراء عن مخاوفهم من أن تمثل هذه الأشكال من الإبلاغ عبئاً على الكيانات المبلّغة، داعين إلى النظر في الأطر القانونية القائمة بشأن الإبلاغ عن الاستدامة على الصعيد الوطني.

٢٧- ومن الضروري إنشاء الآليات الملائمة عن جمع البيانات بشأن الإبلاغ عن الاستدامة أو تعزيزها ونشرها لتمكين الدول الأعضاء من الوفاء بمتطلبات الإبلاغ المتعلقة بالمؤشر ١٢-٦-١. ولئن كانت بعض قواعد البيانات قائمة فعلاً، فإنها كثيراً ما ترتبط بأطر إبلاغ مختلفة تتسم فيها البيانات بقدر محدود من القابلية للمقارنة والموثوقية. ومن الأمثلة على أطر الإبلاغ هذه قاعدة بيانات مبادرة الإبلاغ العالمية، وقاعدة بيانات الاتفاق العالمي المتعلقة بالبلاغات عن التقدم المحرز، ومشروع الكشف عن الكربون، وسجل الشركات. وسيكون للجهود الرامية إلى إنشاء آليات مؤسسية وطنية فعالة لجمع البيانات، بما في ذلك مراقبة الجودة والبيانات المدخلة، دور هام في تحقيق أهداف الإبلاغ عن الاستدامة من جانب الكيانات وجعل البيانات المبلغ عنها مفيدة لأصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الوكالات الحكومية المسؤولة عن رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني.

٢٨- بيد أن إنشاء قواعد البيانات العالية الجودة والمزودة بنظم ملائمة لمراقبة الجودة سيتطلب موارد هائلة قد تشكل عبئاً على الحكومات، ومكاتب الإحصاء الوطنية، وبخاصة في البلدان النامية.

٢٩- وناقش الخبراء خياراً آخر حتى يتسنى جمع البيانات عن الإبلاغ من قبل الكيانات على الصعيد العالمي، ثم تقاسمها مع الدول الأعضاء حسب الاقتضاء. وبالإضافة إلى ذلك، سيقضي إنشاء قاعدة بيانات عملية التوصل إلى مزيد من التوافق في الآراء بشأن المنهجية المناسبة. وسيكون من الضروري أيضاً تطوير القدرات المؤسسية على تحليل عدد كبير من التقارير، ضماناً لجودة البيانات المبلغ عنها ولاستيفائها لمتطلبات القابلية للمقارنة.

ثالثاً- إرشادات بشأن المؤشرات الرئيسية للإبلاغ من قبل الكيانات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

٣٠- خلال فترة ما بين الدورتين، أجرت أمانة الأونكتاد مزيداً من البحوث والمشاورات للمضي قدماً في سعيها لإعداد الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الأساسية للإبلاغ من قبل الكيانات عن المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واختيرت المؤشرات الرئيسية عبر سلسلة من المشاورات والمناقشات أجراها فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٨ واستند فيها إلى مبادئ الإبلاغ الرئيسية، ومعايير الاختيار، وأطر الإبلاغ الرئيسية وممارسات الشركات في مجال الإبلاغ.

٣١- وتهدف الإرشادات بشأن المؤشرات الرئيسية إلى تقديم معلومات عملية عن كيفية قياس هذه المؤشرات بشكل منهجي يتسق مع احتياجات البلدان من حيث رصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويُتغى من الإرشادات أن تكون أداة تستعين بها الحكومات في تقييم إسهام القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتمكينها من الإبلاغ عن مؤشر هدف التنمية المستدامة ١٢-٦-١. وقد أعدت الإرشادات أيضاً لمساعدة الكيانات في تقديم بيانات أساسية عن مسائل الاستدامة بشكل منهجي وقابل للمقارنة يفي بالاحتياجات المشتركة لكثير من أصحاب المصلحة المختلفين في جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة. ويؤخى أيضاً في هذه الإرشادات أن تُيسر بناء القدرات في مجال الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء على الصعيد القطري وعلى مستوى الشركات في إطار مشروع الأونكتاد الجاري تنفيذه في هذا المضمار.

٣٢- وعلى غرار ما ورد ذكره قبلاً، تُنسَق أعمال الأونكتاد بشأن الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية تنسيقاً وثيقاً مع غيرها من مبادرات الإبلاغ عن الاستدامة، بما في ذلك منهاج العمل بشأن الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة. واتخذت أمانة الأونكتاد مزيداً من التدابير لتوطيد عرى الشراكات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، وشمل ذلك عقد مائدة مستديرة لمناقشة قياس مساهمة القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعُقدت هذه المائدة المستديرة في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، بالولايات المتحدة الأمريكية، واشترك في تنظيمها المجلس الدولي للإبلاغ المتكامل، والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، وجمعية المحاسبين المهنيين الملكية الهولندية. وتُجدر الإشارة إلى أن مشاركة أصحاب المصلحة من الخدمات المالية في المائدة المستديرة يقف شاهداً على تأييدها للمؤشرات الأساسية بصفتها أداة قيّمة تساعد على تجسيد احتياجات التمويل المستدام من المعلومات في أطر عملية للإبلاغ يمكن أن تهمدي بها ممارسات القطاع الخاص ووضع السياسات الحكومية.

٣٣- وتتيح المؤشرات خطأً أساسياً مرجعياً ولا يُقصد منها أن تشمل جميع مجالات أهداف التنمية المستدامة. ويتوخى في المؤشرات أن تكون عالمية وأن تركز، في المقام الأول، على استخدام الموارد استخداماً رشيداً على صعيد الكيان المبلّغ. وفي هذا الصدد، تمثل المؤشرات بيان جدوى تستعين به الكيانات في رصد التكاليف وتحسين الإنتاجية. ويُنْتَغى من المؤشرات الرئيسية أن تنطبق على الإبلاغ الموحد والقانوني من قِبل الكيانات على حدٍ سواء، وهي قد اختيرت في اتساق مع مؤشرات هدف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني وتستند على الشركات التي سبق وأبلغت عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٤- وترد فيما يلي المؤشرات الرئيسية (انظر المرفق) المضمنة في هذه النسخة من الإرشادات^(١٣):

(أ) المجال الاقتصادي: الإيرادات، والقيمة المضافة، وصافي القيمة المضافة، والضرائب، والمدفوعات الأخرى للحكومة، والاستثمار الأخضر، والاستثمار المجتمعي، ومجموع الإنفاق على البحث والتطوير، والنسبة المئوية للمشتريات المحلية؛

(ب) المجال البيئي: إعادة تدوير المياه وإعادة استخدامها؛ والكفاءة في استخدام المياه؛ والإجهاد المائي؛ والحد من توليد النفايات؛ وإعادة استخدام النفايات وإعادة تصنيعها وتدويرها؛ والنفايات الخطرة؛ وانبعاثات غازات الدفيئة (النطاقان ١ و ٢)؛ والمواد المستنفدة للأوزون والمواد الكيميائية؛ والطاقة المتجددة؛ وكفاءة الطاقة؛

(ج) المجال الاجتماعي: نسبة النساء في المناصب الإدارية؛ ومتوسط ساعات التدريب؛ والإنفاق على تدريب الموظفين؛ وأجور الموظفين واستحقاقاتهم؛ والإنفاق على صحة الموظفين وسلامتهم؛ ومعدلات الإصابات المهنية وتواترها؛ والنسبة المئوية للموظفين المشمولين باتفاقيات جماعية؛

(١٣) لمزيد من المعلومات عن هذه المؤشرات، وقياسها وجدواها للمؤشرات الكلية لأهداف التنمية المستدامة انظر ورقة الدورة غير الرسمية الصادرة في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٨ والمعونة "إرشادات بشأن مؤشرات أساسية للإبلاغ من قِبل الكيانات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة".

(د) المجال المؤسسي: الكشف عن بيانات تسيير الشركات (بما في ذلك معلومات عن عدد اجتماعات المجلس ومعدل المواظبة على حضورها، وعدد أعضاء المجلس من النساء ونسبتهن المئوية؛ وأعضاء المجلس حسب الفئة العمرية، وعدد اجتماعات لجنة مراجعة الحسابات ومعدل المواظبة على حضورها؛ ومجموع مكافآت أعضاء المجلس والتنفيذيين، فضلاً عن ممارسات مكافحة الفساد (بما في ذلك مبلغ الغرامات المدفوعة، أو المستحقة، بسبب التسويات، ومتوسط عدد ساعات التدريب على مسائل مكافحة الفساد).

٣٥- وترد في الفروع التالية لمحة عامة عن المسائل الرئيسية التي أثّرت خلال فترة ما بين الدورات بشأن الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الأساسية.

ألف- تحقيق التوازن بين مبدئي العالمية والأهمية النسبية

٣٦- تعبّر الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الأساسية عن توافق الآراء الآخذ في التشكل بشأن الأهمية النسبية لمعلومات الاستدامة في سياق المخاطر المتصلة بالمناخ وبأهداف التنمية المستدامة بوجه أعم^(١٤).

٣٧- وتتيح فرقة العمل المعنية بالإقرارات المالية المتصلة بالمناخ إطاراً يُبيّن الطريقة التي يمكن أن تتبعها الكيانات في إجراء عمليات تقييم الأهمية النسبية للكشف عن معلومات الاستدامة. وجاء على وجه الخصوص في تقرير فرقة العمل أنّها "تسلّم بأنّ معظم المعلومات المدرجة في تقارير الإبلاغ المالي تخضع لتقييم مدى أهميتها. بيد أنّ كثيراً من المستثمرين يعتقد أنّ المخاطر المتصلة بتغير المناخ تتطلب اهتماماً خاصاً لأنها غير قابلة للتنوع وتؤثر في جميع الصناعات على وجه التقريب". ويجدر ببعض المنظمات التي تفوق إيراداتها السنوية ١ بليون دولاراً أن تنظر في الكشف عن هذه المعلومات في تقارير أخرى (أي ليس في التقارير المالية السنوية) عندما تعتبر المعلومات غير ذات أهمية نسبية ولم تضمّن في التقارير المالية، على غرار ما أوصت به فرقة العمل في تقريرها النهائي (حزيران/يونيه ٢٠١٧). وجاء في التقرير أيضاً أنّ "المنظمات ينبغي أن تنظر في إدراج مقاييس بشأن المخاطر المتصلة بالمناخ، والطاقة، واستخدام الأراضي، وإدارة النفايات حيثما كان ذلك مجدياً وممكنًا"، مما يتيح تحليل الاتجاهات.

٣٨- وتدعو فرقة العمل المنظمات إلى تفادي الخلو إلى استنتاجات عجلت بأنّ المخاطر والفرص المتصلة بالمناخ غير ذات أهمية، مستندةً في ذلك إلى التصورات بشأن طبيعة بعض المخاطر المتصلة بالمناخ في الأجل الطويل.

٣٩- ويتردد صدى الفكرة القائلة بأنّ لبعض جوانب معلومات الاستدامة الأساسية تأثير جوهري في المخاطر المادية في خطة عمل المفوضية الأوروبية بشأن التمويل المستدام. ومن بين المقترحات الأخرى، أعلنت المفوضية الأوروبية عن وضع تصنيف للاستثمار والإنتاج المستدامين، بتضمين متطلبات صريحة ينبغي أن تستوفيها الأنشطة حتى تُعدّ مستدامة. وسيُرى التصنيف النور عمّا قريب وسيؤخذ في الحسبان في التحديثات المقبلة للإرشادات بشأن المؤشرات الأساسية.

(١٤) لمزيد من المعلومات عن الكيفية التي نظرت بها أمانة الأونكتاد في الأهمية النسبية كجزء من الإطار المفاهيمي للمؤشرات الأساسية، انظر الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/81.

٤٠- وفضلاً عن ذلك، تستند المؤشرات الأساسية للكيانات إلى المؤشرات الكلية لأهداف التنمية المستدامة الكلية ذات الصلة التي أسفرت عنها عملية حكومية دولية شملت جميع أصحاب المصلحة للتوصل إلى توافق في الآراء. ونتيجة لذلك، تُعدُّ المؤشرات الأساسية ذات جدوى فعلية مباشرة للحكومات، والمستثمرين، والمجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الآخرين. ويُدعى القطاع الخاص بشكل متزايد إلى إعداد تقارير إدارية تتضمن تحليلات للسيناريوهات المستقبلية، بدافع الانتقال إلى اقتصادات خالية من الكربون.

٤١- وتظل المعلومات الوصفية والنوعية عن السياق التشغيلي لكيانٍ بعينه مفيدة في تحديد سياق الأرقام الكمية المفاد عنها من خلال المؤشرات الأساسية. وتمكّن هذه المعلومات الوصفية الكيانات من تطبيق منظور الأهمية النسبية الذي يتيح لها أيضاً إجراء مزيد من عمليات الكشف، مستعينة في ذلك بالمبادئ التوجيهية للإبلاغ عن الاستدامة، والمعايير الصناعية، والقواعد التنظيمية الوطنية، أو الآليات الأخرى المتاحة.

باء- العلاقة بين الإبلاغ الموحد والقانوني من قبل الكيانات

٤٢- كما ذُكر آنفاً، تستهدف المؤشرات الأساسية الإبلاغ الموحد والإبلاغ القانوني من جانب الكيانات على حدٍ سواء. بيد أن الحاجة تدعو إلى إجراء مزيدٍ من البحوث لتحديد الطريقة التي تكفل التوفيق بين حدود الإبلاغ عن سلسلة القيمة والإبلاغ المالي. وفضلاً عن ذلك، جاء في المبادئ التوجيهية أنه إذا أُبلغ أيضاً عن معلومات تعزى إلى كيانات، أو مرافق، أو أنشطة تقع خارج نطاق حدود الإبلاغ الرئيسي، وجب أن تُميّز هذه المعلومات بوضوح عن المعلومات المتعلقة بكيانات، وأنشطة تقع في نطاق الحدود المالية^(١٥).

٤٣- وبشأن الإبلاغ القانوني من جانب الكيانات، توصي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأن تقوم بعض الشركات المتعددة الجنسيات بالإبلاغ عن كل كيان، وكل فرع، في كل بلد من بلدان العمليات (انظر www.oecd.org/tax/automatic-exchange/about-automatic-exchange/country-by-country-reporting.htm). وتُشجّع هذه المؤسسات على تقديم تقرير عن كل بلد من البلدان لإتاحة المعلومات التالية عن كل ولاية قضائية تزاوّل فيها أعمالها التجارية: الإيرادات السنوية، والأرباح قبل حساب ضريبة الدخل، وضريبة الدخل المدفوعة والمستحقة. ويُتوقع أيضاً من الشركات المتعددة الجنسيات أن تُبلّغ عن عدد العاملين، ورأس المال المعلن، والأصول المادية المتراكمة في كل ولاية قضائية.

٤٤- وحتى في الحالات التي لا يُكشف فيها عن المعلومات القطرية علناً، تقوم أغلب الشركات العاملة في ولايات قضائية مختلفة فعلاً بجمع هذه المعلومات واستخدامها من خلال تقارير التسيير الداخلية.

(١٥) انظر مشروع الكشف عن الكربون على الصعيد العالمي، ٢٠١٨، إطار مجلس معايير الإفصاح عن المناخ لإبلاغ المعلومات البيئية، ورأس المال الطبيعي وما يرتبط بها من آثار في الأعمال التجارية: تعزيز ومواءمة الإفصاح عن المعلومات البيئية في التقارير الرئيسية. انظر الفصل ٣، REq-07 (الحد التنظيمي)، الصفحة ٢٧.

جيم - التحقق والضمان الخارجيان

٤٥ - تُشجّع الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الأساسية على الضمان المستقل بصفته وسيلة لتحسين نوعية المعلومات المبلغ عنها من خلال المؤشرات الأساسية، ومن ثم فائدتها للمستثمرين والجهات التنظيمية. ومع ذلك، وخلافاً لممارسة المحاسبة المالية، لا يزال ضمان الإبلاغ عن الاستدامة من جانب طرف ثالث طوعياً في معظم البلدان. وحتى الشركات التي لديها خبرة مستفيضة في الكشف عن معلومات الاستدامة عادة ما تُقدّم الضمان لشطر محدود من البيانات، مثل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

٤٦ - وفي هذا الصدد، تشير الإرشادات إلى معيارين دوليين يشجع استخدامهما هما: المعيار الدولي لعمليات التأكيد ٣٠٠٠، والمعيار AA1000 لضمان القدرة الحسابية. ويعتبر هذان المعياران متسقين مع مختلف الأطر التي تستخدمها الشركات، مثل مبادرة الإبلاغ العالمية، أو المجلس الدولي للإبلاغ المتكامل^(١٦). وبوسع الشركات أن تختار بين الضمان المعقول والمحدود. ففي حالة التعهد بالضمان المعقول، يجمع الممارس أدلة ملائمة كافية يستنتج منها أنّ الموضوع يستوفي، من جميع النواحي المادية، المعايير المناسبة ويقدم تقريراً في شكل ضمان إيجابي، من قبيل "أعدت البيانات المالية طبقاً للتشريعات و/أو المعايير المحاسبية الواجبة التطبيق". أمّا في حالة التعهد بالضمان المحدود، فيجمع الممارس أدلة ملائمة كافية يُستنتج منها أنّ الموضوع معقول في الظروف السائدة ويقدم تقريراً في شكل ضمان سلبي على شاكلة "لم ينم إلى علمنا أي شيء يجعلنا نعتقد أنّ البيانات المالية لم تُعد وفق التشريعات و/أو المعايير المحاسبية السارية". ومن المؤلفين في حالة الضمان المحدود أن يجمع الممارس أدلة أقل مما هو مطلوب في حالة الضمان الإيجابي، ويُجري اختبارات مختلفة أو أقل مما يقتضيه الضمان المعقول ويستخدم عينات أصغر حجماً للاختبارات المجراة^(١٧).

٤٧ - والفرصة سانحة للحصول على مستويات هجينة أو مختلطة من الضمان، أي أنّ مستويات الضمان يمكن أن تتباين من عملية كشف إلى أخرى (ضمان معقول في بعض عمليات الكشف وضمان محدود في عمليات أخرى). ويمكن أن يصح ذلك بوجه أخص على أنواع المعلومات التي يثير فيها تقديم خدمات المراجعة والضمان صعوبات تقنية، مثلما هو الحال في مجال حقوق الإنسان.

دال - مؤشرات تسيير الشركات

٤٨ - على غرار ما دُكر آنفاً، يُتغنى من المؤشرات الرئيسية أن تكون مناسبة لجميع الكيانات في كل القطاعات والمناطق الجغرافية. وقد أدى ذلك إلى مناقشة جدوى عمليات الكشف المتعلقة بتسيير الشركات المبلغ عنها في إطار المجال المؤسسي والتي قد لا تنطبق بالضرورة على بعض الكيانات، مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، أو الكيانات غير المدرجة في سوق الأوراق المالية.

(١٦) انظر <http://integratedreporting.org/wp-content/uploads/2014/07/Assurance-on-IR-an-exploration-of-issues.pdf>

(١٧) انظر www.icaew.com/en/technical/audit-and-assurance/assurance/process/scoping/assurance-decision/limited-assurance-vs-reasonable-assurance

٤٩ - بيد أن الاتفاق انعقد بشكل عام في الفريق الاستشاري على إبقاء مؤشرات تسيير الشركات نظراً لدور التسيير الرشيد الهام في إطار أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن المتطلبات التنظيمية السارية في مختلف الولايات القضائية. بيد أن ذلك يستند إلى إدراك أن بعض مؤشرات هذه الفئة لن تنطبق على جميع الشركات، مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٥٠ - ولتحقيق قدر أكبر من التجانس بين مؤشرات تسيير الشركات ومساائل الاستدامة الأعم، تتضمن النسخة المنقحة من الإرشادات بشأن المؤشرات الرئيسية إشارة إلى عدد المرات التي نُوقِشت فيها أهداف التنمية المستدامة في إطار جدول أعمال مجلس إدارة الشركة. وتراعي الإرشادات المنقحة أيضاً احتمال أن تحد القوانين السارية بشأن البيانات الشخصية من قدرة الشركات على جمع البيانات عن التنوع في آليات إدارة أفرادها (على سبيل المثال، قانون التمييز على أساس السن).

هاء - التوفيق بين مؤشرات البيانات المحاسبية والإحصائية

٥١ - يشكل التوفيق بين المؤشرات الرئيسية المقترحة والمؤشرات الكلية لأهداف التنمية المستدامة ومنهجيات البيانات الوصفية ذات الصلة بها عنصراً مهماً من عناصر الإرشادات. واستناداً إلى تعاون وثيق مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تشير طرائق القياس المبيّنة في الإرشادات، كلما أمكن ذلك، إلى المعايير الإحصائية الدولية، ومن بينها نظام الحسابات القومية، ونظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية.

٥٢ - ومن الأمثلة على أوجه التآزر هذه منهجية القياس المتبعة منذ وقت طويل في حساب الناتج المحلي الإجمالي التي تستند إلى بيانات الإيرادات المقدمة في التقارير السنوية للكيان القانوني. وبالمثل، وُضحت في النسخة المنقحة من الإرشادات مصطلحات من قبيل إعادة تدوير المياه، أو استخدامها في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية.

٥٣ - وكثيراً ما تُستخدم مؤشرات القيمة المضافة في إطار آلية رصد أهداف التنمية المستدامة للاسترشاد بها في حساب المؤشرات الأخرى، مثل القاسم المشترك بين عدة مؤشرات من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. بيد أن استخدام مؤشرات القيمة المضافة، بما في ذلك الطريقة التي يمكن أن تشوش بها تقييم الكيانات التي تقوم فيها الملكية الفكرية بدور مهم، لا يزال يثير صعوبات تقنية. وتتبع هذه المسألة من المعالجة الحسابية للأصول الملموسة وهي تستدعي مزيداً من النقاش.

رابعاً - الاستنتاج وآفاق المستقبل

٥٤ - تُقدّم هذه المذكرة لمحة عامة عن المسائل الرئيسية التي نُوقِشت خلال الفترة الفاصلة بين دورتي فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل أثناء إعداد الإرشادات بشأن المؤشرات الأساسية للإبلاغ من جانب الكيانات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعن الإرشادات بشأن البيانات الوصفية المتعلقة بالمؤشر ١٢-٦-١. وتُسلط المذكرة الضوء على المسائل التي تتطلب إجراء مزيدٍ من المناقشات لكي تؤخذ في الحسبان في الصيغ المستكملة من هذه الوثائق.

٥٥ - ويُتوقع أن تعزز المساهمات التي أعدتها أمانة الأونكتاد، بالتعاون مع شركاء آخرين وخبراء دعوا إلى المشاركة كجزء من الفريق الاستشاري، قابلية الإبلاغ عن الاستدامة للمقارنة وجودته، وأن تلبي في الوقت نفسه الاحتياجات الناشئة لرصد البيانات فيما يتعلق بمساهمة القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني.

٥٦ - وبالإضافة إلى المسائل الواردة في هذه المذكرة، قد ترغب الوفود المشاركة في الدورة الخامسة والثلاثين للفريق الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في النظر في الأسئلة التالية:

(أ) هل ستمكّن المؤشرات المقترحة الشركات من تقديم بيانات قابلة للمقارنة عن أدائها في السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يتماشى مع إطار رصد أهداف التنمية المستدامة؟

(ب) هل ستكون مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المقترحة للكيانات مفيدة في تمكين البلدان من جمع البيانات عن مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عن المؤشر ١٢-٦-١؟

(ج) هل ثمة حاجة لمزيد من البحوث والسعي للتوصل لتوافق في الآراء لمواءمة المؤشر ١٢-٦-١ والغاية ١٢-٦ لأهداف التنمية المستدامة بشكل أفضل؟

(د) ماهي أكثر الاحتياجات إلحاحاً من حيث بناء القدرات من أجل الإبلاغ عن الاستدامة التي تمكّن البلدان من جمع البيانات المفيدة والقابلة للمقارنة عن مساهمة الشركات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني؟

(هـ) ماهي التدابير التي ينبغي على واضعي السياسات اتخاذها لتشجيع مواءمة منهجيات الحسابات والإحصاءات الوطنية مع هدف التنمية المستدامة المتعلق بالإبلاغ من جانب الكيانات؟

(و) كيف يمكن للمنتديات العالمية، مثل الفريق الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، مواصلة الإسهام في تعزيز دور الإبلاغ من جانب الكيانات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

مجموعة مختارة من المؤشرات الأساسية لأهداف التنمية المستدامة

المؤشر المعني من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة	المقاييس ⁽¹⁾	المؤشرات	المجالات
١-٢-٨	معيار الإبلاغ المالي الدولي ١٥	ألف-١-١: الإيرادات	ألف- المجال الاقتصادي الإيرادات و/أو (صافي) القيمة المضافة
١-٢-٨، ١-٢-٩، ١-٤-٩	الإيرادات مطروحاً منها تكلفة المواد والخدمات المشتراة	ألف-١-٢: القيمة المضافة	
١-٢-٨، ١-٢-٩، ١-٤-٩	الإيرادات مطروحاً منها مشتريات المواد والسلع والخدمات، ناقصاً اهتلاك الأصول الملموسة	ألف-١-٣: صافي القيمة المضافة	
١-١-١٧، ١-١-٢	مجموع الضرائب المدفوعة والمستحقة الدفع (لا تشمل فقط ضرائب الدخل، بل أيضاً الرسوم والضرائب الأخرى، مثل الضرائب على الممتلكات، أو ضرائب القيمة المضافة) زائداً الغرامات المدفوعة ذات الصلة، بالإضافة إلى جميع الإتاوات، ورسوم الترخيص، والمدفوعات الأخرى إلى الحكومة لفترة معينة.	ألف-١-٢: الضرائب والمدفوعات الأخرى المقدمة إلى الحكومة	ألف-٢ المدفوعات المقدمة إلى الحكومة
١-٧-ب	المبلغ الإجمالي للنفايات من أجل الاستثمارات التي يتمثل الغرض الأساسي منها في منع، وتخفيض وإزالة التلوث وسائر أشكال تدهور البيئة بالكميات المطلقة والأرقام النسبية.	ألف-٣-١: الاستثمارات الخضراء	ألف-٣ الاستثمارات/النفايات الجديدة
١-١٧-١٧	مجموع التبرعات الخيرية أو الطوعية واستثمار الأموال (سواء منها النفقات الرأسمالية والتشغيلية) في المجتمع الأوسع نطاقاً التي تستهدف المستفيدين من خارج المؤسسة المتكبدة في الفترة المشمولة بالتقرير بالمبالغ المطلقة والأرقام النسبية	ألف-٣-٢: الاستثمار المجتمعي	
١-٥-٩	المبلغ الإجمالي للنفايات على البحث والتطوير من جانب الكيان المبلغ خلال الفترة المشمولة بالتقرير بالمبالغ المطلقة والأرقام النسبية	ألف-٣-٣: مجموع النفقات على البحث والتطوير	
١-٣-٩	نسبة نفقات الكيان المبلغ على المشتريات من الموردين المحليين (القائم على الفواتير، أو الالتزامات التي تم التعهد بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير) بالمبالغ المطلقة والأرقام النسبية	ألف-٤-١: النسبة المئوية للمشتريات المحلية	ألف-٤ مجموع برامج الموردين المحليين/ الشراء المحلي
١-٣-٦	مجموع حجم المياه المعاد تدويرها و/أو المعاد استخدامها من جانب الكيان المبلغ بالكميات المطلقة والأرقام النسبية.	باء-١-١: إعادة تدوير المياه وإعادة استخدامها	باء-١ الاستخدام المستدام للمياه
١-٤-٦	استخدام المياه بالقيمة الصافية المضافة في الفترة المشمولة بالتقرير فضلاً عن تغير استخدام المياه بصافي القيمة المضافة بين فترتي إبلاغ (حيث يُعرّف استخدام المياه بأنه المياه المسحوبة زائد مجموع المياه الواردة من طرف ثالث) بالأرقام النسبية، وأرقام التغير، والكميات المطلقة	باء-١-٢: الكفاءة في استخدام المياه	

المؤشر المعني من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة	المقاييس ^(١)	المؤشرات	المجالات
٢-٤-٦	المياه المسحوبة مع إيراد التفاصيل بحسب المصادر (سطحية، جوفية، مياه أمطار، مياه صرف) بالإشارة إلى المناطق المجهددة مائياً أو التي تشح فيها المياه (معبراً عنها كنسبة مئوية من مجموع الكميات المسحوبة) بالكميات المطلقة والأرقام النسبية.	باء-١-٣: الإجهاد المائي	
٥-١٢	التغير في النفايات المولدة من قبل الكيان حسب صافي القيمة المضافة بالأرقام النسبية، وأرقام التغير، والكميات المطلقة.	باء-٢-١: الحد من توليد النفايات	باء-٢ إدارة النفايات
١-٥-١٢	الكمية الإجمالية من النفايات المعاد استخدامها، والمعاد تصنيعها، والمعاد تدويرها بالأرقام النسبية، وأرقام التغير، والكميات المطلقة.	باء-٢-٢: إعادة استخدام النفايات، وإعادة تصنيعها، وإعادة تدويرها	
٢-٤-١٢	الكمية الإجمالية من النفايات الخطرة، وكنسبة من النفايات الخطرة المعالجة، مع مراعاة مجموع النفايات المبلغ عنها من قبل الكيان بالأرقام النسبية، وأرقام التغير، والكميات المطلقة.	باء-٢-٣: النفايات الخطرة	
١-٤-٩	إسهام النطاق ١ بالأرقام النسبية، وأرقام التغير، والكميات المطلقة.	باء-٣-١: انبعاثات غازات الدفيئة (النطاق ١)	باء-٣ انبعاثات غازات الدفيئة
١-٤-٩	إسهام النطاق ٢ بالأرقام النسبية، وأرقام التغير، والكميات المطلقة.	باء-٣-٢: انبعاثات غازات الدفيئة (النطاق ٢)	
٢-٤-١٢	الكمية الإجمالية من المواد المستنفدة للأوزون (المواد الكيميائية السائبة/الموجودة إما كمادة نقية أو كخليط) بصافي القيمة المضافة	باء-٤-١: المواد المستنفدة للأوزون والمواد الكيميائية	باء-٤ المواد المستنفدة للأوزون والمواد الكيميائية
١-٢-٧	استهلاك الطاقة المتجددة كنسبة مئوية من مجموع استهلاك الطاقة النهائي خلال الفترة المشمولة بالتقرير	باء-٥-١: الطاقة المتجددة	باء-٥ استهلاك الطاقة
١-٣-٧	استهلاك الطاقة محسوباً بصافي القيمة المضافة	باء-٥-٢: الكفاءة في الطاقة	
جيم- المجال الاجتماعي			
٢-٥-٥	عدد النساء في مناصب الإدارة إلى مجموع عدد الموظفين (من حيث عدد الموظفين أو الدوام الكامل المكافئ).	جيم-١-١: نسبة النساء في مناصب الإدارة	جيم-١ المساواة بين الجنسين
١-٣-٤	متوسط عدد ساعات التدريب لكل موظف في السنة (باعتباره مجموع عدد ساعات التدريب في السنة مقسوماً على مجموع عدد الموظفين) مفصلاً حسب كل فئة من الموظفين، إن أمكن	جيم-٢-١: متوسط عدد ساعات التدريب لكل موظف في السنة	جيم-٢ رأس المال البشري
١-٣-٤	التكاليف المباشرة وغير المباشرة للتدريب، بما في ذلك التكاليف مثل أتعاب المدرسين، ومرافق التدريب، وتكاليف معدات التدريب وتكاليف السفر ذات الصلة لكل موظف في السنة، مفصلة حسب فئة الموظفين، إن أمكن	جيم-٢-٢: الإنفاق على تدريب الموظفين في السنة لكل موظف	
١-٥-٨، ١-٤-١٠	مجموع أجور قوة العمل من الموظفين (الأجور والاستحقاقات)	جيم-٢-٣: أجور الموظفين واستحقاقاتهم، مفصلة بحسب فئة التوظيف ونوع الجنس	
٨-٣	مجموع تكاليف برامج السلامة المهنية وبرامج التأمين الصحي لأنشطة الرعاية الصحية التي يمولها الكيان بشكل مباشر، وجميع النفقات المتكبدة بشأن مسائل بيئة العمل المتصلة بالسلامة والصحة المهنيين المتكبدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير	جيم-٣-١: الإنفاق على صحة الموظفين وسلامتهم	جيم-٣ صحة الموظفين وسلامتهم

المؤشرات	المقاييس ^(١)	المؤشرات	المجالات
١-٨-٨	معدلات التواتر: عدد حالات الإصابات الجديدة مقسوماً على مجموع عدد ساعات العمل التي عملها العاملون خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ ومعدلات الحوادث: مجموع عدد الأيام الضائعة معبراً عنها بعدد الساعات مقسوماً على مجموع عدد الساعات التي عملها العاملون خلال الفترة المشمولة بالتقرير	جيم-٣-٢: معدلات التواتر/معدلات الإصابات المهنية	
٢-٨-٨	عدد الموظفين المشمولين باتفاقات جماعية بالنسبة إلى مجموع عدد الموظفين (من حيث عدد الموظفين أو الدوام الكامل المكافئ)	جيم-٤-١: النسبة المئوية للموظفين المشمولين باتفاقات جماعية	الاتفاقات الجماعية
دال - المجال المؤسسي			
٦-١٦	عدد اجتماعات مجلس الإدارة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير وعدد أفراد المجلس المشاركين في كل اجتماع للمجلس أثناء الفترة المشمولة بالتقرير مقسوماً على مجموع عدد المديرين في المجلس مضروباً في عدد اجتماعات المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير	دال-١-١ عدد اجتماعات مجلس الإدارة ومعدل الحضور	دال-١ الإفصاح عن إدارة الشركات ^(ج)
٢-٥-٥	نسبة النساء الأعضاء في مجلس الإدارة	دال-١-٢: عدد النساء الأعضاء في مجلس الإدارة	
١-٧-١٦	عدد أعضاء مجلس الإدارة حسب الفئة العمرية (على سبيل المثال، دون الثلاثين، وبين ثلاثين وخمسين سنة، وفوق الخمسين سنة)	دال-١-٣: أعضاء مجلس الإدارة حسب فئة العمر	
٦-١٦	عدد اجتماعات مجلس الإدارة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير وعدد أعضاء لجنة مراجعة الحسابات المشاركين في كل اجتماع من اجتماعات هذه اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مقسوماً على مجموع عدد أعضاء لجنة مراجعة الحسابات	دال-١-٤: عدد اجتماعات لجنة مراجعة الحسابات، ومعدل الحضور	
٦-١٦	مجموع التعويضات السنوية (بما في ذلك الراتب الأساسي والتعويض المتغير) للمدير التنفيذي وغير التنفيذي	دال-١-٥: التعويضات: مجموع التعويضات ومبلغ التعويض لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة والمدير التنفيذي	
٢-٥-١٦	المبلغ النقدي الكلي المدفوع والواجب الدفع بسبب الغرامات التي فرضتها الجهات التنظيمية والمحاكم خلال الفترة المشمولة بالتقرير	دال-٢-١: مبلغ الغرامات المدفوعة أو الواجبة الدفع بسبب الإدانات	دال-٢ ممارسات مكافحة الفساد
٢-٥-١٦	مجموع ساعات التدريب على مسائل مكافحة الفساد، لكل سنة، مقسوماً على مجموع عدد الموظفين	دال-٢-٢ متوسط عدد ساعات التدريب على مسائل مكافحة الفساد، لكل سنة وكل موظف	

(أ) بسبب ضيق الحيز المتاح، تعرض هذه المذكرة موجزاً للمؤشرات هدف التنمية المستدامة الرئيسية؛ وترد منهجية أكثر تفصيلاً في ورقة الدورة غير الرسمية الصادرة في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٨ بعنوان "إرشادات بشأن المؤشرات الرئيسية للإبلاغ من جانب الكيان عن المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة".